آلية بناء الدولة العراقية الحديثة ...
دراسة في العهد الملكي

م. د. فاتن محيي محسن
قسم التاريخ – كلية التربية الأساسية
الجامعة المستنصرية
(07708262533) dr.fatin31@yahoo.com

ملخص البحث

تبلور شكل الدولة العراقية وتشكلت مؤسساتها ، وانجلت للعيان أولى ملامح هذا الكيان الوليد في ظل ظروف استثنائية تجسدت بوجود قوة عظمى محتلة ؛ أخذت على عاتقها مهمة بناء الدولة العراقية وتشكيل هياكلها في ظل تركيبة محددة تتلاءم مع مصالح الدولة ومنطلقاتها، وقد خضع المجتمع في الوقت نفسه الى عملية اعادة هيكلته وتشكلت العلاقات بين أبنائه اعتمادا على الموقف من عوامل الانتاج، وبدأت ملامح التكوينات الطبقية بالتبلور استنادا الى امتلاكها، أو عدم امتلاكها للأرض، وتعرضت بنى المجتمع القديمة الى التفكك ، ولكن عملية الانحلال، والتفكك لم تذهب الى نهايتها المنطقية في إنهاء كل الاشكال القديمة من البنى الاجتماعية فتعايشت الأنماط الجديدة المتشكلة مع القديمة التي بقيت ، ولم تتفكك وترافق هذا التعايش الى حد كبير مع التمايز الاثني والطائفي في العراق، وساهمت عوامل الطبيعة الجغرافية في تعميقه ففيما تركزت الاقطاعيات في مناطق جنوب العراق لخصوبتها عانت مدن شمال بغداد من انحدار قيمة الحرف اليدوية؛ فأدى ذلك الى هجرة واسعة نحو مدن العراق الرئيسية ' ولم تكن موجات الهجرة الداخلية تلك ذات طابع متشابه؛ بسبب اختلاف دوافعها كما أنَّ تفاعل مؤسسات الجدولة معها اختلف هو الاخر' وانعكس ذلك على طبيعة السلطة السياسية، وعلى طرق عمل أجهزة الدولة أدائها، وفيما استطاعت مجموعات اجتماعية أن تقيم علاقات تشاركية مع بعضها بعضاً واستعملت مؤسسات الدولة بمهارة لتحقيق مصالها، استفادت بقية تكوينات المجتمع من مخرجات الحداثة وتغلغلت في مؤسسات الدولة الأخرى كالجيش والإدارة المدنية ، لتحسين موقعها في سلم الهرم الاجتماعي واستعملت هذه المؤسسات لاحقا في حركة انقلابية ؛ استولت بها على الدولة عن طريق اسقاط حكومتها، ويعد العراق من بين اكثر الدول العربية التي شهدت تحولات واحداث سياسية منذ نشوء الدولة العراقية في عشرينات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر. وكان لهذه الاحداث والتحولات الأثر في بناء الدولة بانهيار الملكية وقيام الجمهورية فقد ارتبطت عملية بنائها باعتبارات المصالح، والسياسات، والتحالفات الدولية، والإقليمية من جهة وتضارب افكار واهداف الاطراف والقوى السياسية العراقية وتلاقت من جهة اخرى في كيفية إدارة شؤون الدولة فتركت آثارا شملت مجمل نواحي الحياة السياسية ، التي يمكن أن يعبر عنها بدلالة

الفاعلية والاستقرار السياسي. يناقش البحث نشأة الدولة في العراق إبان العهد الملكي، ثم يسلط الضوء على دور المُلكية في تشكيل البنى الاجتماعية، والاقتصادية في تلك الحقبة ،وتوجهات البنى السياسية الوليدة ، وتفاعلها مع البنى الاجتماعية الجديدة ، وختاما يوضح البحث محصلة أداء الدولة في العهد الملكي ، وتأثيره في إظهار التحولات السياسية اللاحقة.

أولاً: نشأة الدولة في العراق إبان العهد الملكي

ساهمت دراسات عديدة في تحليل عملية نشأة الدولة وبنائها، لأنَّها "العملية التي يتم من خلالها تكوين المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية وكذلك القوات المسلحة" **(ليورا ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠)**، والناجمة عن ضغوط مجموعة عوامل خارجية في العالم الثالث والوطن العربي **(سعد الدين ، ١٩٩٦ ، ص٦٣-٧١)** ، ولا يختلف الوضع في العراق عن المسار الذي اتخذته هذه العملية تلك الدول، فما كاد العراق يخرج من محنة الاحتلال العثماني١٦٢٣، حتى سقط في محنة الاستعمار البريطاني، بعد أن تم للأخير الاستيلاء على بغداد في ١١/ اذار/ ١٩١٧

حكم الانكليز العراق حكماً عسكرياً مباشراً شمل أوجه الحياة جميعها **(عباس عبود ، ٢٠١٢ ، ص٨١)** ، انتهى هذا الحكم على أثر الضغوط التي تعرضت لها الحكومة البريطانية من قبل الشعب العراقي الذي كان تحت الانتداب البريطاني ، وكذلك اضطراب الوضع في العراق نتيجة لاندلاع ثورة العشرين ١٩٢٠، وازدياد مطالبات الشعب البريطاني بإيقاف الخسائر التي تكبدتها بريطانيا، فأخذت تطالب الحكومة البريطانية بالجلاء عن العراق وانهاء الانتداب.

حاولت بريطانيا إعادة الاستقرار فقمعت ثورة العشرين وعين السير (بيرسي كوكس) مندوباً سامياً لإنكلترا في العراق ،وأُعلن انتهاء الحكم العسكري رسمياً، وباشر مشاوراته لتأسيس حكومة وطنية تدير البلاد تحت نظر المندوب السامي وإرشاده **(علي الوردي ، ١٩٧٧ ، ص٩)**. تألفت الحكومة الوطنية المؤقتة في تشرين الأول من عام ١٩٢٠م، برئاسة عبد الرحمن الكيلاني، نقيب أشراف بغداد، وضمت ثمانية وزراء واثني عشر وزيراً من دون وزارة، اختيروا من مختلف ألوية العراق، وما إن تألف مجلس الوزراء حتى بدأ اختيار رئيس للدولة، ورُشِح الأمير فيصل في مؤتمر عقد في القاهرة في اذار ١٩٢١، وبعد وصول الأمير الى بغداد قررت الحكومة المؤقتة المناداة بالأمير فيصل ملكا على العراق، على شرط أن يكون نظام الحكم في العراق دستوريا ديمقراطياُ نيابياً مقيد بالقانون، وبعدها باشرت وزارة الداخلية بأجراء نوعاً من الاستفتاء أو ما أشبه بجلسات البيعة في عموم ألوية العراق **(عبد الرزاق ، ١٩٨٩ ، ص٢٣٢)**، وجاءت النتيجة مؤيدة بأغلبية ٩٧%، لصالح الملك فيصل، ومرفقة بعدد من المطالب الاضافية، مثل إدخال الوطنيين في بغداد لشروط التحرر من السيطرة الاجنبية ، وانعقاد مجلس تأسيسي خلال ثلاثة اشهر، وكانت هناك مطالبة باستقلال ذاتي للبصرة وتأكيد على صيانة حقوق الاكراد في الشمال **(عبد الرزاق ، ١٩٨٩ ، ص٢٣٢)**، ثم توج الأمير فيصل ملكاً على العراق في ٢٣/

آب/ ١٩٢١ (**ستيفن ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٦-٢١٧**)، وفي اليوم نفسه قدمت الحكومة المؤقتة استقالتها، لكن الملك عهد الى عبد الرحمن الكيلاني اعادة تشكيل وزارته (**محمد مظفر ، ١٩٨٩ ، ص٤٢-٤٣**). إنَّ بناء الدولة في العراق كان متماشياً مع المصالح البريطانية (**عبد الرزاق ، ١٩٨٩ ، ص٢٦١-٢٩٠**)، وإنَّ المباشرة بأجراء الاستفتاء وعقد المجلس التمثيلي جاء تلبية لرغبات القوى الوطنية في الاسهام في إدارة الدولة فضلاً عن إضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة الجديدة، كما دفعت ضغوط النظام الدولي بالاتجاه ذاته، ولم تحيد عملية نشأة الدول الجديدة عن هذا المسار، الذي نجح على الرغم من كونه مصطنع في أن يخلق دولاً في مجتمعات غابت عنها الدولة بمفهومها المعاصر؛ لأنَّها حكومة لشعب ضمن إقليم محدد جغرافياً (**سعد الدين ، ١٩٩٦ ، ص١٨٨-١٨٩**).

إنَّ تصميم بريطانيا على التدخل في سير انتخابات المجلس التأسيسي بعد صدور قانون الانتخابات في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢، دفع الى ظهور دعوات لمقاطعة الانتخابات التي لم تُستأنف إلاَّ في١٢/ تموز/سنة ١٩٢٣م ، بعد أن حسمت بريطانيا السيطرة على معظم المناطق الكردية التي كانت خارج سيطرة الحكومة، فضلا عن السيطرة على حركة الاعتراض التي أثارتها الفتاوى الدينية بتحريم الانتخابات، وتحريض العشائر بسبب اعتراضهم على تحديد الـ(٢٠%) فقط من مقاعد المجلس للعشائر (**محمد مظفر ، ١٩٨٩ ، ص٣٥ ، ٥١ ، ٦٦**).

كما تمكنت الحكومة العراقية من الحصول على إجماع المجلس التأسيس على الرغم من فتاوى العلماء بحرمة الانتخابات، ووجوب مقاطعتها ؛إذ أُقصي رجال الدين المعاريضين عن العراق، كما أنَّ أصحاب الحرف لم يعارضوا الاقصاء على ما يبدو؛ لأنَّهم سئموا تكليفات رجال الدين كما أنَّ الارتباط بالعشائر كان اقوى لاسيما أنَّه كان مرتبطاً بمهامهم في توفير الحماية لرجالهم فضلا عن مصادر الرزق والأهم من ذلك هو وجود حكومة قادرة على فرض القانون والمثابرة في تسليم المخلين بالأمن ومعاقبتهم (**محمد مظفر ، ١٩٨٩ ، ص٧٣**).

وفضلاً عن تأسيس الدولة، ووضع الدستور، وتشكيل الوزارات ومن أجل استكمال عملية بناء الدولة العراقية الحديثة طرحت فكرة تأسيس الجيش العراقي في ١٩٢١/١/٦ .

وفكرة التأسيس بدأت قبل تشكيل الحكومة العراقية وشكِّل في ظل حكومة عبد الرحمن النقيب الثالث من عدد من الضباط الذين يبلغ عددهم حوالي (٣٠٠) على الرغم من أنَّ وزارة الدفاع تشكلت في حكومة النقيب الأولى إلاَّ أنَّ جعفر العسكري لم يملك ما يدافع عنه أو يدافع به ، ذلك بتخريج الضباط على وفق الأسس الحديثة ، ومقارنة بتلك التي كانت موجودة في الحكم العثماني، وقد أثير خلاف حول تأسيس الجيش بين الجانبين العراقي والبريطاني الذي عده قوة داخلية أكثر من كونه لحماية الحدود، وقد توسعت القوات المسلحة في الحكم الملكي فازداد عدد الجيش من أقل من (١٢٠٠٠) في عام ١٩٣٣ الى (١٥٠٠٠) في عام ١٩٣٥، و

(٢٠٠٠٠) وقت الانقلاب العسكري ١٩٥٨، والسبب المهم لنمو الجيش هو التجنيد الالزامي الذي صدر عام ١٩٣٤ **(ليام أندرسن ، ٢٠٠٥ ، ص٥٢-٥٣)** .

وقد استغرقت عملية بناء مؤسسات الحكومة في العراق حوالي الخمسة أعوام، بدأ من تأليف الحكومة المؤقتة ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٢٠م، ثم تتويج الملك (فيصل الاول) في ٢٣ آب ١٩٢١، وإعادة تشكيل وزارة عبد الرحمن الكيلاني، ومن ثم صدور قانون الانتخابات، ثم توقفت العملية الى أن استؤنفت في١٢ تموز سنة ١٩٢٣م، وفي١٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٤م استكملت الانتخابات الثانوية في آخر لواء وهو لواء الموصل، وفي ٢٥شباط سنة ١٩٢٤م، جرت انتخابات المجلس التأسيس الذي افتتحت جلساته في٢٧ اذار سنة ١٩٢٤م، وفي الحادي عشر من حزيران من العام نفسه صادق المجلس على المعاهدة العراقية- البريطانية **(عبد الرزاق ، ١٩٨٩ ، ص ٢٣٣-٢٥٢ ؛ محمد مظفر ، ١٩٨٩ ، ص١٨-١٩ ، ٢٢ ، ٣٥)**.

أمَّا الدستور فإنَّه طبقا لنص المادة الأولى من صك الانتداب البريطاني، فإنَّ على الدولة المنتدبة وضع قانون اساسي للعراق في مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات؛ يعرض بعدها على عصبة الامم للموافقة عليه، كما جاءت المادة الثالثة من المعاهدة العراقية- البريطانية لتشترط تنظيم قانون اساسي يعرض على المجلس التأسيسي شريطة أن لا يخالف نصوص المعاهدة، وبدأ العمل لأعداد لائحة بالقانون، وتألفت لجنة في وزارة العدلية العراقية كل من (الميجر يونغ) من وزارة المستعمرات، و(المستر دراود) مستشار وزارة العدلية، وقد استعانت هذه اللجنة بالدستور الاسترالي والنيوزلندي والتركي والايراني وبعض الدساتير الاخرى، وأرسلت المسودة الى وزارة المستعمرات حيث اجريت عليها تعديلات وأعيدت الى المندوب السامي الذي قدمها الى الحكومة العراقية **(عبد الرزاق ، ١٩٨٩ ، ص٢٤٦-٢٥١)**.

إنَّ تشكيل الحكومة وطريقة تداول السلطة ، أو ممارستها فهي التي تضفي على الدولة شرعية إذا كانت تقوم على أساس المشاركة الشعبية، ونشوء الدولة كان من المفترض أن يتم ضمن هذا التسلسل الزمني، فالأصل أن يجري الاتفاق على كيفية ممارسة السلطة وبذلك تكون للدولة سلطة على تنظيم وادارة عملية تشكيل الحكومة **(عبد الرزاق ، ١٩٨٩ ، ص١٣٨)**.

مما لاشك فيه أنَّ المرحلة الزمنية التي تأسست فيها الدولة العراقية كانت محكومة بظروفها التاريخية التي كان للعامل الخارجي أثر ذو أرجحية على بقية العوامل لصالح الدولة، كما أنَّ الحركة البرلمانية الناشئة كانت موضع قبول شعبي الى حد ما، فقد نظر العراقيون إليها على أنَّها خطوة نحو الاستقلال من خلال حكم الذات **(غسان ، ١٩٨٧ ، ص١٣٠)**، وليس من قبيل الرضوخ لسيطرة محتل ، اذا وضعنا في الاعتبار أنَّ استقرار وعدم استقرار النظام السياسي يعتمد على مقدار الدعم الشعبي للحكام في مرحلة بناء الدولة **(ليورا ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٤)**.

وعلى الصعيد الداخلي كانت معادلة القوة التي تأسس عليها الاستقرار المؤسسي قائمة على خلق الموازنة بين الريف والمدينة؛ من خلال استقطاب زعماء القبائل واسترضائهم وتدعيم نفوذهم على أبناء قبيلتهم من قبل الملك وبريطانيا **(غسان ، ١٩٨٧ ، ص١٥٩)**، فكانت الظروف التي مر بها العراق أسهمت بجعل عملية بناء الدولة متعثرة ، وبطيئة جداً بل ظلت في مراحل بسيطة من مراحلها تعاني من الضعف ، وانعدام التوازن واختلال في مفاصل الحياة السياسية ، ومثلت عائقاً أمام بناء الدولة التي تقوم على أساس المواطنة ، وكذلك السيطرة القبلية ، والمذهبية كانتا مسيطرتين على الواقع العراقي على الرغم من تحقيق بعض الايجابيات في تلك المدة **(غسان ، ١٩٨٧ ، ص١٩٩-٢٠٥)**. إنَّ فهم تجربة العراق في مجال بناء الدولة لابُدَّ أنَّ يضع في الحسبان معطيات عديدة مثل مرحلة التأسيس، وثقل العوامل الخارجية وضرورة التعرف على الطريقة التي تفاعلت بها مؤسسات الدولة مع المجتمع ؛ لأنَّها هي التي ستقرر في النَّهاية مقدار الانحراف أو صواب الانجاز في عملية التغيير **(ليورا ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٦)**.

ثانياً: أثر الملكية في تشكيل البنى الاجتماعية والاقتصادية في العراق

جسدت الملكية العلاقة البنى الاجتماعية بالأرض، فكان لها أثر كبير في تحديد طبيعة الدولة، وهي نقطة البدء في بناء الدولة بشكل عام، كما أنَّ النتائج التي تمخضت عنها معالجة موضوع الملكية ؛ كان لها أبلغ الأثر في خلق ظواهر عدم الاستقرار السياسي **(غسان ، ١٩٨٧ ، ص٣٢١)**. إنَّ تتبع تطور مسارات العلاقات بين الأفراد والأرض التي جسدها نمط المُلكية في العراق، وسيُظهر لنا اتجاه مختلفا ذو وظائف مُغايرة، فقبل صدور قوانين الأراضي في العهدين العثماني والملكي ١٨٥٨-١٩٣٢، كان العراق يتمتع مثل غالبية أجزاء الإمبراطورية العثمانية بنوع من الاستقلال في الشؤون الإدارية والاقتصادية، وقد مكن هذا الهامش من الاستقلال النسبي للوجهاء في المقاطعات والمدن وشيوخ العشائر من السيطرة على إدارة شؤون هذه المقاطعات، بشكل مباشر أو غير مباشر؛ مستندين إلى قواعد محلية أو منطقية، إذ لم يستطيعوا في الغالب تثبيت حقهم في الإدارة من السلطات العثمانية، ونتيجةً لذلك؛ فإنَّ السكان لم يكونوا في غالبيتهم يملكون الاحساس بأنَّهم جزء من وحدة سياسية كبرى **(ماريون ، ٢٠٠٣ ، ص٢٢)**.

كانت المجتمعات متمايزة إلى حد كبير داخل هذه الولايات ، ومعنية بنفسها وذات روابط واهية **(علي الوردي ، ١٩٧٧ ، ص٢٠٦ ، ٢٦٨-٢٦٩)**، وكانت الولاءات ضيقة؛ لأنَّها كانت تعِّبر عن حاجة فطرية للحماية التي كانت توفرها العشيرة والمحلة، ولأنَّها كانت تستند بشكل جزئي إلى نمط الإنتاج السائد الذي هيمنت عليه الحرف اليدوية الصغيرة، وملكية الدولة والملكية العشائرية المشاعة **(علي الوردي ، ١٩٧٧ ، ص٦٥)**، لكن توسيع نطاق المِّلكية الخاصة والاتجاه نحو مراكمة رأس المال، وهي صيغ تكونت أساساً من خلال روابط العراق الجديدة نسبياً مع السوق العالمية المعتمدة على الصناعات الكبيرة، بدأت تدفع باتجاه التغيير

الذي أفضى إلى خلق بنية اجتماعية متداخلة بين أنماط اجتماعية قديمة، تربط قيمة الإنسان بعراقة النسب، أو بالعلم، أو بالدين ،أو الغزوات القبلية ، وما يرتبط به من نمط الاقتصاد البدائي، وبين أنماط حداثية فرضتها عناصر التغيير الجديدة على المجتمع **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص٢١)** . كما أسهم التَّعدد المجتمعي في العراق في تعقيد الملامح الطبقية في المجتمع العراقي وأكثر من وجهاتها، بيد أنَّ ذلك لا يعني عدم إمكانية تطبيق التحليل الطبقي الكلاسيكي على حالة المجتمع العراقي في الحقبة موضع البحث، بالاستناد إلى ذات المفاهيم وأدوات التحليل الماركسية التي تنص على أنَّ الملكية والافتقار أليها يشكلان العنصرين الأساسيين لتبلور الطبقة، مع مراعاة أن تُفهم في إطارها التاريخي **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص٢١)** ، وقد أقرَّ بذلك أحد الباحثين المتخصصين في معرض دراسته للمجتمع العراقي ؛ فلم يبتعد كثيراً عن المستوى العام للتحليل . إنَّ ما أفرزته الأحداث التي شهدها العراق قد تكون مدعاة إلى الركون في أحيان كثيرة إلى وجهة النظر القائلة : إنَّ (المُلكية) و(الطبقات) ما هي إلا ظواهر ثانوية، مقارنةً بأسس أكثر ثباتاً ومقارنةً كالأسس الدينية/ الأثنية **(ليورا ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥)**. ولكن ذلك لا يقلل من أهمية الدراسات وقيمتها التي تستند إلى التحليل المادي، فقد تساعدنا على اكتشاف مواقع الخلل في صيرورة التبلور الطبقي وانعكاساته على مجمل مسيرة التطور والاندماج في المجتمعات التي تعاني من هذا الخلل، فعندما تبقى التقسيمات الأثنية والطائفية حية وتعَبر عن نفسها بفجاجة على مدار مراحل التحول، منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، يصبح هذا النوع من الدراسات ذات أهمية، لأنَّه قد يجيب على الأسئلة التي ما فتأت تقض مضاجع أبناء هذا البلد، التي تدور حول: أسباب إخفاق الدولة في خلق الاندماج وعوامل تعثر بناء الهوية الوطنية، وانهيار الدولة، تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي، ودكتاتورية حكومات العراق المتعاقبة، وليس من قبيل المبالغة القول : إنَّ تأريخنا السياسي شهد على الدوام عملية بناء الدولة من الصفر **(ليورا ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠)**.

ولعل أحد أسباب ثبات الأسس الدينية التي تتصف بالطائفية، هو حقيقة ترافق انقسام الاجتماعي (الطبقي)، مع الانقسام الطائفي والقومي بين الكرد والتركمان، وهي حقيقة وإن تغيرت الكثير من خصائصها **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص٦٦-٦٨)**، ولكنَّها ترافقت أيضاً مع حقيقة أخرى ؛هي ازدواجية البنى الاقتصادية والاجتماعية بين التقليدية والحداثة، وقد كان للسياسة البريطانية أثر كبير جداً في إبقاء الهوة بين المدينة والمناطق العشائرية بسبب تقويتها للنفوذ العشائري **(علي الوردي ، ١٩٧٧ ، ص١٨٠-١٨٧)**، كما استمر الملك فيصل الأول في اتبَاع النهج نفسه، ناهيك عن أنَّ سياسة تسوية الأراضي قد حوَّلت شيوخ العشائر، والآغوات إلى طبقات مالكة لعوامل الإنتاج **(علي الوردي ، ١٩٧٧ ، ص١٠٦-١١١)**.

إنَّ عملية تكون الطبقات هي عملية تاريخية بطيئة، والطبقات لا تظهر بين ليلة وضحاها، وقد خلقت عملية التشكيل الطبقي في العراق وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية جرَّاء تطبيق سياسة تفويض الأراضي مشكلة معقدة فيه، إذ أحدث التفويض شرخاً في طبيعة العلاقات القائمة بين الشيخ وأفراد قبيلته، كما أنَّها خلقت توتراً ،وعدم استقرار بين القبائل، بسبب امتناع بعض العشائر عن الإقدام على خطوة تسجيل الأراضي خوفاً من الالتزامات المترتبة تجاه الدولة، مثل الضرائب والتجنيد والاستقرار الجغرافي، فضلاً عن أنَّ الإدارة البريطانية قد أسهمت في تعزيز اللامساواة في توزيع الأراضي انطلاقاً من الموقف من مصالحها ووجودها في المنطقة، لذلك فإنَّ عملية التحول ألقت بظلالها على سلطة الدولة واستقرارها **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص٧٠)**. إنَّ للعوامل الطبيعية آثاراً متغايرة على الحياة الاجتماعية، وهي ظواهر كان لها تأثيرات في كسر شبكة السيطرة الاجتماعية لهرميات القوة المختلفة التي كانت قائمة في دول أوربا، وأسهمت في سلاسة تشكيل السلطة **(عباس بغدادي ، ١٩٩٩ ، ص١٧-٥٣)**، وبالإمكان أن نتلمس آثار العوامل الطبيعية المختلفة على أشكال الحياة في مدن العراق، ففي الوقت الذي كانت تتعرض فيه مدينة بغداد للطوفانات المتكررة والكوارث البيئية **(عباس بغدادي ، ١٩٩٩ ، ص٥٣)**، التي ألقت بضلالها على أشكال الحياة فيها ؛ فاتسمت بالارتخاء والانفتاح، كانت مدينة الموصل البعيدة عن مثل هذه المؤثرات، التي كانت السيطرة فيها على الأراضي الزراعية جميعها المحيطة بالمدينة ترجع لمُلاَّك الأراضي المقيمين في الموصل، تتسم بالتصلب في علاقاتها البينية، فكان لهذه العوامل وغيرها، أثر في عملية التشكيل الطبقي في المجتمع العراقي، ولكن ينبغي القول أن لقوانين الأرض ثقلها في هذه العملية، فقد أثر صدور قانون الأراضي العثماني عام ١٨٥٨ بداية لمرحلة جديدة من مراحل التحول الاقتصادي تحتل فيه الشروط المُقيدة لحدود الأرض وعقود تأجيرها وامتلاكها أهمية كبيرة لمن يحوزها؛ بسبب ارتفاع أهمية الأراضي وما تنتجه من محاصيل مُعدَّة للتصدير نظراً لبروز أهمية العراق التجارية **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص٢٧ ، ٣٤)**. ومن الناحية الأخرى، كان ذلك القانون مصدراً للخلاف في الوضع القائم؛ لأنَّ الأرض كانت مشاعاً لأفراد القبيلة، وبموجب القانون تعدُّ سلطة الشيخ في منح الأراضي لأفراد عشيرته مُلغاة، أصبحت العلاقة علاقة السيد بالعبد بدلاً من علاقة الشيخ بأفراد عشيرته، وفي الوقت الذي أسهم إلغاء الملكية الجماعية والتحول عنها إلى الملكية الفردية في تفكيك الوحدة القبائلية، فإنَّه سَّهل كذلك للدولة قضية التعامل المباشر مع أفراد القبيلة ومعاملتهم كمزارعين، وعندما أسست الدولة العراقية استثنت الريف من سريان القانون الوطني، وكانت سياسة تسوية الأراضي تصب في مصلحتهم، فأحسن أراضي الدولة كانت مُلك للعشائر، مما ساعدهم على فرض قبضتهم غير المنتجة على الزراعة؛ وقد أدت هذه السياسة إلى بروز أكبر الملكيات الإقطاعية في الشرق الأوسط على الإطلاق، ولاسيما في منطقتي الكوت والعمارة، وهكذا، مثّل

تركيز المُلكية وتحالف النظام الملكي مع المشايخ، حاجزين في طريق تطور الاقتصاد العراقي، كما عرقلتا مهمة الحكومة الملكية في تحقيق الاندماج الاجتماعي ، وبلورة الهوية المشتركة ؛ إذ إنَّ دخول العامل الطائفي في هذه المعادلة قد غيَّر من المسارات وقطع الطريق على مساعي تحجيم العشائرية، والأكثر من ذلك، حكمت على الأكثرية من سكان البلاد بالعيش في أوضاع اقتصادية متدنية، فأدى إلى هجرة عدد كبير من الفلاحين، ولاسيما من مدينة العمارة التي كان لها أثر مهم في تاريخ العراق الحديث، لما لهذه الهجرة من تأثير بالغ الخطورة على الاندماج الاجتماعي سواء بين المدينة و الريف أو داخل المدن العراقية ذاتها التي تعّرضت لموجة الهجرة ولاسيما مدينتي بغداد والبصرة **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص١٦٢-١٧٦)**.

ولقد أثرت هذه الموجة على مظاهر الحياة في هذه المدن، كما قُيِّض لها فيما بعد أن تتفاعل مع أجهزة الدولة لخلق واحدة من أكثر حالات التوتر الاجتماعي ، وتوابعها المتأصلة في غياب التناغم داخل المدينة، وغَلبَة نزعة العنف على العلاقات بين أبنائها ، وظاهرة تريّف المدينة كانت متوازية مع النمو المميز للمدن العراقية ولاسيما العاصمة بغداد، ومع موجة الهجرة من الريف إلى المدينة وَغلبَة ظاهرة التريف، تطورت السلطة السياسية فيما بعد في اتجاه غَلبَة الفئات غير المدنية، فزحفت موجة التريّف إلى داخل السلطة السياسية ذاتها **(غسان ، ١٩٨٧ ، ص٨٦)**. ولم ينجم عن عملية التحول المادي التي حصلت ، تبلور طبقة تستند إليها الدولة، فنشأت الدولة في العراق من دون عصبة تدعمها أو طبقة تسندها. فكانت ضعيفة أمام مجتمع قوي، لذلك اضطرت إلى فرض هيمنتها بطريقة لا تقوم على التدرج الذي يخفف من وطأة الهيمنة، كما حصل في تجارب الدول الحديثة في أوربا، كما أنَّ المجتمع لم يستطيع ان يِّجاري التغيرات الخارجية التي كانت تسعى إلى ربطه بحركة الاقتصاد العالمي، ففقد توازنه في الوقت الذي بدأت تتشكل فيه العلاقات بين أبنائه على أساس الاعتبارات التحديثية القائمة على أساس الموقف من وسائل الإنتاج، فكانت محصلة هذا التطور تتجه نحو الأعلى، باتجاه السلطة السياسية وباتجاه الارتباط بالسوق الخارجية أكثر من ارتباطها مع بقية قطاعات المجتمع وبُناه، وكانت عملية استملاك الفائض من رأس المال تتم عن طريق الاعتماد المتبادل والمشاركة بين طبقة المُلاك والتِّجار والصناعيين الناشئين فيما بعد، مع جماعة الضباط الشريفين والملك لكونهما الطبقة الحاكمة، وأصبحت أحدهما تُغذي الأخرى وتزيد من مراكمة رأس المال، أي كانت تجري إعادة لإنتاج رأس المال ولكنَّها كانت تقتصر على مجموعات بعينها، هذا النمط من التعاون بين البرجوازية المحلية وبين الطبقات مالكة الأرض، خَلَّفته ظروف التبعية، ولم تكن الطبقة البرجوازية بها حاجة إلى إخضاع القوة الاقتصادية، وإنَّما احتاجت إلى التعاون لضمان خلق حلقات وصل بين الدولة على المستوى القومي وبين المستويات الدُنيا من بناء القوة في المناطق الريفية التي تسيطر عليها هذه الطبقة الاقطاعية، ثم دخلت القوة العسكرية،

والبيروقراطية التي سيطرت على الدولة كشريك للمجموعات الأخرى في المنافع الاقتصادية **(غسان ، ١٩٨٧ ، ص١٣٧-١٣٨)**. لقد كانت وراء قدرة رأس المال العراقي المحددة على ممارسة فاعلة للسلطة، أسباب عديدة منها: أنَّ القرار السياسي، والاقتصادي كان نتاج آليات الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وانعكاس للأثر الأجنبي في الداخل، والتركيب والمختلط للبرجوازية العراقية، الأمر الذي أدى إلى شرذمة رأس المال الخاص، فضلاً عن الترابط والتداخل القائم بين أصحاب المصانع والتجار والمصرفيين ومُلاك العقارات في المدن أو الأراضي الزراعية في الريف **(ماريون ، ٢٠٠٣ ، ص٧٠)**. إنَّ التقسيمات الاجتماعية كانت أكثر مرونة وأقل تحديداً من وصف الطبقة، ولكن على وجه العموم أثر الاندماج في الاقتصاد العالمي على شرائح المجتمع كلها ولاسيما على سكان المدن، وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ العملية لم تكن متناسقة في طبيعتها ولاسيما الاقتصاد الريفي كما أنَّ وضع البرجوازية الوطنية كان مُزعزعاً، لذلك لم يفلح أي حزب سياسي برجوازي رسمي في استثمار الدعم الجماهيري الذي قد يتمتع به، ويُجَّسد تطلعات القاعدة الشعبية، كما سادت حركات أكثر جذرية ميدان العمل السياسي غير رسمي، وأصبح مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر ارتباطاً بمفهوم العدالة الاجتماعية، وبذلك تُركت مفاهيم وقيم مثل المساواة والاشتراكية مجالاً ضيقاً للقيم والمفاهيم البرجوازية، على الرغم من عدم تجانس البنية الاجتماعية ، و غياب الطبقة الواحدة السائدة، كان هناك أواخر العهد الملكي، إجماع لدى الرأي العام بأن الاستقلال والتنمية الاقتصادية هما مطالبان مُلحان وضعت العراقيل في طريقهما أو تجاهل الحكومة لهما ، وهي الوسائط الطبيعية لإنجاز الانتقالات الاقتصادية والسياسية؛ التي ينبغي على المجتمع القيام بها، في حين أنَّ الدولة في العراق قد أمَست أكثر الوسائط الطبيعية لإنجاز هذه التحولات **(ماريون ، ٢٠٠٣ ، ص٣١٢)**.

ثالثاً: توجهات البنى السياسية الوليدة وتفاعلها مع البنى الاجتماعية الجديدة

يبين الباحثون المعنيون بالنزاعات الاثنية والتطور السياسي أنَّ المشاكل هي تلك المتسببة عن الحلول، فالمشاكل التي واجهت الدولة العراقية نجمت عن الآليات التي اتبعتها في تعاملها مع المجتمع، ولعل أحد هذه الآليات هي قوانين ملكية الأرض بوصفها حلا لمشكلة مجتمع عشائري السمة ، ومحاولة الدولة خلق الاندماج عن طريق مؤسساتها كالجيش وجهاز الإدارة المدنية. وللتقليل من أهمية المجموعات المتمايزة إثنياً أو عرقياً؛ تقدم الدولة مغريات مثل الوظائف، والتعليم وخدمات أخرى، ليس لإقناع المجموعات المتمايزة اثنيا فحسب، بل كل المجموعات التي لم تندمج مصالحها مع الدولة، على سبيل المثال المزارعون الذين فقدوا أراضيهم جرَّاء قوانين ملكية الارض، أو أصحاب الحرف الذين فقدوا حرفهم بسبب متغيرات السوق العالمية؛ هذه المغريات سهلت سبل اندماجهم مع الدولة مقابل تنازلهم عن انتماءاتهم السابقة، واحيانا كانت الدولة تمنح هوية جديدة للمجموعة الاثنية في مقابل ضمان ولائهم، وعلى

الرغم من كل ما قيل عن أرجحية الاختلافات الدينية والعرقية على الفوارق الاقتصادية ، ليس بالإمكان تجاهل أهمية الفوارق بين المدينة وبين الريف والبداوة، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان إمكانية حكم شعب لم يحقق التماسك والتضامن الاجتماعي بين مكوناته **(عباس بغدادي ، ١٩٩٩ ، ص٦٩)**.

أصبح مما لا شك فيه أنَّ عملية التطور الاقتصادي ،والتبدلات المجتمعية الناجمة عنها، لم تستكمل مسيرتها الطبيعية ، مما أفضى الى ازدواجية بنى المجتمع بين التقليدية والحديثة، فنجحت الأخيرة في الاندماج مع نظام الدولة وبقيت التقليدية خارج حركة الدمج المجتمعي.

ومن الطبيعي أن تلجأ المجموعات التقليدية الى مرجعية العشائر ،أو رجال الدين ،أو يكون اندماجها غير كامل ؛ بمعنى أنَّها ستعمد الى سحب ولاءاتها القديمة معها الى مؤسسات الدولة؛ لأنَّها لم تتحلل أصلاً كمجموعات وتنضم بشكل فردي الى القيم والنظم المحدثة، لذلك ظلت التعبيرات السياسية تحمل طابع المجموعة الاثنية أو العرقية للمجموعات غير المندمجة وهي ليست بالقليلة في تعدادها، وهذه أحدى اشكاليات المواطنة، إذ مازالت أنظمة الحكم التي تعاقبت على أدارة الدولة تتعامل مع شعوبها على أنَّهم جمهور وليسوا مواطنين. في حين لم يغيب المفهوم الاجتماعي للمواطنة– الذي ارتكز على العلاقات الاقطاعية في أوربا– عن ذهن حكامها، لذلك نجد أنَّ المدن العربية قامت على علاقات القرابة والنظام القبلي **(هشام شراب ، ١٩٨٥ ، ص٧١)**، كما أنَّ الدولة العربية ازالت الطبقات بالقسر فحولت الشعب الى جماهير بلا هوية **(هشام شراب ، ١٩٨٥ ، ص٢٩٣)**؛ لذلك لم يبقَ لديهم سوى هوياتهم التقليدية يتشبثون بها. لقد كان وجود حكومة مركزية متمثلة بالملك ، ذا مغزٍ معارض لأوضاع شيوخ العشائر، فبرز صراع بين اتجاه يسعى الى بناء مجتمع موحد، وشعب وقانون وطني موحد، وبين اتجاه يسير باتجاه تفتيتي؛ لذلك كان من الطبيعي أنَّ يقاوم المشايخ التقييدات التي فرضتها الدولة، ولاسيما لمن لم يجنِ ثمار قوانين الأرض **(ليورا ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٠)**.

وعلى الرغم من الطابع العرقي ، والطائفي للصراع الذي كان يمثل واحدة من تعقيدات الواقع العراقي، إلاَّ أنَّه كان نتيجة ولم يكن سببا للصراع ؛ إذ لا يمكن تجاهل الآثار الاجتماعية، والاقتصادية القاسية ،والمجحفة لنظام تفويض الأراضي بحق أفراد العشائر ؛ فقد حول هذا النظام نمط العلاقة بين الشيخ وأفراد عشيرته ،إلى علاقة مباشرة بين الدولة والمزارع **(عبد الله فياض ، ١٩٧٥ ، ص٢٢)**. هذا التحول لم يَعُدْ بالنفع على المزارع ،الذي تحول فجأة من كونه أحد أفراد العشيرة يتمتع بمزايا متساوية في زراعة الأرض، الى أجير تربطه بشيخه علاقة من نوع جديد، هي علاقة العبد بالسيد، كما لا يمكن أغفال أثر العامل الاقتصادي ذاته، في تفسير مقاومة الاكراد لسطلة الدولة، إذ عدَّ الشيخ (محمود الحفيد) ممثلا (لطبقة الآغوات) هذا القانون إجحافا بحق أفراد عشيرته ، على الرغم من أنَّ هذه الطبقة قد انتفعت من سياسات الدولة وقوانينها التي

حولتهم من شيوخ قبائل الى ملاك. كما كان للدين أثر أساسي في تحديد هوية الجماعات، وخلق شبكة متكاملة من العلاقات الاجتماعية ذات التأثيرات المتفاوتة؛ فقد تمتع أصحاب طرق التصوف في شمال العراق بنفوذ سياسي ، واجتماعي قلما تمتع به آخرون **(عبد الله فياض ، ١٩٧٥ ، ص٢٥)**. ومن جهتها فقد اعتمدت الدولة على سلطة السادة في المناطق الأخرى على تأثيرها في زعماء العشائر، على الرغم من أنَّ بناء الدولة ومؤسساتها وتطور الجيش وانتشار التعليم، كانت من جملة الاسباب التي ادت الى تدهور موقع رجال الدين، ولكن هذه التحولات تركزت بشكل أساس في المدن الكبيرة أكثر منها في الارياف والمناطق العشائرية **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص٢٤٢-٢٤٣)**.

لقدى كان لعلماء الدين ، وملاَّك الأراضي أفعال يمكن وصفها بالمزدوجة في حياة الفلاح اليومية ؛ فقد كانت علاقة الفلاحين بشيخ العشيرة أو المالك السني أو الأغا الكردي تتغير بحسب المهام الموكلة إليهم، والمواقع التي يتبوؤنها **(ليورا ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩١)**. وغالبا ما كانت رهانات الحصول على التأييد لكسب منصب ما أو امتلاك أرض أو تخفيض ضريبي، مدعاة الى الانضمام الى هذا الجناح أو ذاك، وغالبا ما تدفع المصالح السياسية بالحساسيات الطائفية ،واللغوية، والدينية، والعشائرية، الى السطح **(سليم مطر ، بلا ت ، ص ٣٤٤)** .

وغالبا ما كانت معارضة رجال الدين نابعة من الخشية من أن تؤدي سياسات الدولة الى النيل من مراكزهم في السلطة، وكانت هذه المعارضة تتخذ من الشريعة والدفاع عنها ؛ ستاراً ومبرراً لمعارضة تلك السياسات، وكان نطاق هذه المعارضة يتسع على الاغلب ليشمل عموم الجمهور، لاسيما أنَّ دعاوى الاصلاح والحداثة يُتَعَرف عليها من خلال سياق سياسي قائم على الضغط الاجنبي ، والاحتلال والإدارة الاستعمارية **(سليم مطر ، بلا ت ، ص ٢٥-٢٦)**.

وهكذا كان من الطبيعي أن يركز علماء الدين في العراق- ولاسيما الشيعة- على الأثر المركزي للمدن المقدسة، أو إلغاء الوقف الموروث، أو تدخل الدولة العلمانية في إدارة المؤسسات المقدسة ، أو معارضة محاولات الحكومة للسيطرة على نظام التعليم في الحوزة العلمية **(ليورا ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٢)**؛ وكلها قضايا حيوية يتمسك بها رجال الدين لأنَّها تمس جوهر الهيبة ،والسلطة التي يتمتعون بها، التي سعت الدولة مراراً الى قضمها شيئا فشيئا.

لذلك لم يكن مستغرباً أن تكون ردود أفعالهم قوية حيال كل ما من شأنه أن يهدد نفوذهم الثقافي والديني. كما كان طبيعيا أن يلتقي تيار المعارضة مع مد شعبي واسع قوامه فئات فقيرة من فلاحي الريف ومهاجري المدن ؛ بسبب مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية، فلم يندمج المهاجرون الشيعة مع المجتمع المدني الشيعي في المدينة **(ليورا ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨١-١٨٣)**، وظل أبناء الريف عامتهم بكل تشكيلاتهم، خارج حركة الدمج المجتمعي ؛بسبب قصور آليات النمو الاقتصادي عن استيعابهم ضمن حركة تنموية شاملة.

إنَّ التمايز الطائفي على الصعيد الاجتماعي كان حقيقة المثيرة للاهتمام في العراق إبان العهد الملكي، إذ تشير الأرقام الواردة في دراسة (حنا بطاطو)، الى درجة الارتباط القائمة بين الولاء الطائفي والموقع الاجتماعي في أجزاء مختلفة من جنوب العراق ووسطه، لاسيما في عقد العشرينات ؛ إذ كان الملاكون والتجار الاغنياء الأكثر نفوذا في لواء البصرة من السنة باستثناء واحد، في حين كان مزارعو بساتين النخيل هناك من الشيعة في أغلبهم ؛ كما كان زعماء المجتمع العربي في البصرة من السنة، بينما أكثر السكان من الشيعة ؛ وباستثناء المدن المقدسة كان الحال مشابه في مدينة الحلة ولواء المنتفك، وكذلك في بغداد إذ تمتعت الطائفتان بالمساواة من حيث العدد، ولكن كانت العائلات المسيطرة اجتماعيا من السنة مع بعض الاستثناءات، والاكثر من ذلك؛ كان الجيش العراقي في الثلاثينات يعكس في تركيبته ذات التمايز الطائفي، فالضباط كانوا غالبا من السنة، بينما كانت المراتب الأدنى من ضباط صف ،وجنود في اغلبهم من أبناء العشائر الزراعية الشيعية من الجنوب. لقد توافقت ثنائية السنة– الشيعة مع التفاوت الاجتماعي توافقاً كبيراً ؛ الذي بدأ يتجذر في المجتمع العراقي استنادا الى معطيات اجتماعية وتاريخية. فقد نجمت هذه التباينات الاجتماعية في الريف– على سبيل المثال– عن سيطرة العشائر السنية على عشائر الفلاحين الشيعة، أو سكان الأهوار. أمَّا في المدن، فقد نجمت من السيطرة السياسية العثمانية السنية، مع مراعاة أنَّ وضع العراق كبلد خاضع لسيطرة خارجية؛ يجعل من حسم قضاياه السياسية أمراً يقع خارج حدود إرادته؛ لذلك فإنَّ استقراء العامل السياسي يوفر تفسيراً تقريبياً فقط **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص٦٥–٦٦)**.

ومن الجدير بالذكر أنَّ الدولة العثمانية كانت قد عطلت نظام الطابو، في المناطق الجنوبية من العراق اكثر منه في المناطق الشمالية، يدفعها في ذلك أسباب اقتصادية وطائفية؛ وقد خرج الكثير من شيوخ العشائر في المناطق الجنوبية صفر اليدين، بسبب نظام الطابو، وفي الحقيقة أنَّ العشائر ولاسيما في مناطق الفرات الأوسط تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية لعدم استثمارها لنظام الطابو، بسبب خوفها من الجندية والضرائب، واختارت أسلوبها التقليدي في الحصول على الأرض بالقوة لا بالورق **(عبد الله فياض ، ١٩٧٥ ، ص٤١)**.

وعلى الرغم من أنَّ للتمايز الطائفي جذوره الاجتماعية، إلاَّ أنَّ سياسات الاحتلال البريطاني ،والعهد الملكي عمقتا هذه ظاهرة ؛ فسياسة موازنة المدن من خلال استقطاب زعماء القبائل، قد أوجد تحالفا بين العرش وبين حماته من البريطانيين ، وأبناء الريف، ولأنَّ السلطة ذات طابع سني الى حد بعيد ، في معظم القبائل من الشيعة ؛ هو أمر لا يمكن أن يكون محض صدفة في حسابات الحكومة البريطانية **(غسان ، ١٩٨٧ ، ص٧٣)**. إذ كان لسياسات بريطانيا أثر كبير في عرقلة نشوء حركة مدنية تهدف الى التضامن السني– الشيعي، ومن ثَمَّ أسهمت كثيرا في إعاقة عملية الاندماج الوطني؛ كما أنَّ القصور في عدالة التمثيل للكثير من مكونات

الشعب العراقي آنذاك؛ كانت تمثل عاملا مهما في تقوية التناقضات بين الجماعات الإثنية والدينية والطائفية المكونة للمجتمع (**غسان ، ١٩٨٧ ، ص٧٦**).

ويبدو أنَّ هذه المشكلة لا تقتصر على الدولة العراقية خاصة ، فهي مشكلة سياسية وتاريخية لم يستطع الناس حلها بصورة تامة، وحتى اليوم نجد أنَّ الأغلبية الحاكمة في الولايات المتحدة هي الأقلية الأنجلو سكسونية البروتستانتية (**سليم مطر ، بلا ت ، ص ٣٦٧-٣٦٨**). كما أنَّ الدولة ذاتها لم تقم أساساً على فكرة التمثيل بقدر قيامها على غلبة فئة محددة على المجتمع (**غسان ، ١٩٨٧ ، ص١٤٣**). كانت مشكلة التمثيل في العراق- كما اسلفنا- انعكاسا لإرادة المحتل البريطاني وسياسته ، في الوقت الذي كانت سياسته مع دول اخرى مغايرة وذات توجه توحيدي، وتجربة بناء الدولة في الأردن خير مثال، فعلى الغرم من تنوع مجتمعها وتعدده؛ نجد أنَّ المنحى البريطاني لبناء هياكل الدولة قام على أساس إنشاء عقد سياسي- اجتماعي بين العرش والقبائل؛ وكانت مهمة المؤسسة العسكرية بناءً على هذا العقد، وسيلة لصهر العناصر القبلية ،وتعبئتها لمصلحة السلطة، في حين افضى التوجه البريطاني في العراق الى ان تكون المؤسسة العسكرية أداة بيد الملك لمواجهة رجال القبائل؛ فقد كان للملك فيصل قناعة بضرورة وجود قوة عسكرية منظمة للدولة، غير أنَّه في الوقت ذاته كان يفصل إبقاء العشائر بعيدة عن الانضمام للجيش ؛ لاعتقاده أنَّ قوة العشائر تمثل قوة احتياطية تستخدمها الدولة عند الحاجة، ولم يصدق هذا الحدس مع الزمن وعند التجربة كما يذكر توفيق السويدي، كما أنَّ العائلة المالكة في العراق لم يكن لها جذور في المجتمع العراقي، الأمر الذي دفع بالملك الى توثيق صلاته بالضباط الشريفيين السابقين، كما كان مدركاً أنَّ الشعب العراقي يعده دخيلا عليه، على الرغم من مواقفه الوطنية وخدماته الجليلة؛ لذلك كان الملك قلقا على مستقبل عرشه ،ولم يكن يستصوب فكرة إنهاء النفوذ البريطاني في وقت قريب ؛إذ كان يرى في ذلك النفوذ سنداً يقيه شر تقلب الشعب المستمر (**حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص٣٦٨**).

كما كان مدركاً في الوقت ذاته أنَّ بريطانيا نجحت في الإيقاع بين القوى العراقية المختلفة ؛ لتقف إحداها ضد الأخرى لتحطيم مقاومة إحداهما للأخرى؛ وعليه فإنَّ الظروف التي وجد الملك فيصل نفسه فيها لم تسهل من مهمته في بناء دولة حديثة ومنسجمة، لاسيما وهو يحيا وسط مجتمع يغلب عليه التخلف والاختلاف والانغلاق على الذات بين مكوناته (**عبد الله فياض ، ١٩٧٥ ، ص٣٦**). وهكذا لم تكن المتغيرات الخارجية ،ولا الوقائع الاجتماعية ،والاقتصادية على أرض الواقع في مصلحة تحقيق اندماج وطني وهوية مشتركة؛ فبعد اثنتي عشرة سنة من تأسيس الدولة العراقية؛ كتب الملك فيصل مذكرة أوجز فيها الصعوبات التي واجهته في ادارته للدولة العراقية ومن بينها افتقاد العراق الى واحدة من اهم عناصر التماسك الاجتماعي- حسب وجهة نظره- وهي الوحدة الملكية والدينية ، كما يؤخذ على القائمين معه

على إدارة الدولة ؛ عدم مبالاتهم بالرأي وعدِّه خطيئة لا تغتفر، فضلاً عن اعترافه أنَّ سياسة العدل والموازنة ؛ ينبغي أن تسير جنبا الى جنب مع سياسة القوة في مواجهة انقسام المجتمع وتشتته ، ولاسيما أنَّ الحكومة لا تملك بعد مستلزمات القوة المادية الكافية، وهي أضعف من المحكومين. فضلاً عن إقرار الملك أنَّ العراق مملكة سنية تحكمها حكومة عربية سنية أُسست على الحكم العثماني ،وأنَّ هناك فجوة بين أبناء الشعب ؛ بسبب الانقسام المذهبي الذي أوجده الاضطهاد الذي لحق بالشيعة؛ جرَّاء الحكم التركي ؛ الذي لم يمكنهم من المشاركة في الحكم أو التمرس فيه و هذا الاضطهاد استغل من قبل اصحاب المطامع، ولاسيما الدينيون منهم و(طلاب الوظائف الذين لم ينتفعوا مادياً من الحكم الجديد) لتحريض الشيعة. فضلاً عن أنَّ العشائر: الكردية، سواء أكانت شيعية أم سنية لم ترغب في التخلي عن شكل الحكومه لما يحققه لهم ولشيوخهم من منافع ومطامح **(عبد الله فياض ، ١٩٧٥ ، ص٢-٤)**.

واذا كان الملك (فيصل) قد أشار الى ضرورة استعمال سياسة تقوم على العدل والموازنة مع القوة ،فإنَّه أقر في الوقت نفسه أنَّ أعضاء حكومته كانوا شباباً مندفعين ومُتهَمين بأنَّهم سنة وغير متدينين، وأنَّهم لم يعترفوا بحقائق الواقع، وكانوا يعتقدون أنَّهم أقوى من الآخرين؛ الأمر الذي دعا الملك للشعور باسى شديد وهو يشير الى أنَّه: " لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، توجد كتل بشرية، خالية من أي فكرة وطنية، ومتشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائما للانتفاض على أي حكومة كانت، فنحن نرى والحالة هذه، أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه وندربه ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف ،يجب أن يعلم عظيم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل" **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص٣٦٨)**.

لقد كان مهمة العائلة الهاشمية المالكة، والنخب التي ساندتها في عملية بناء الدولة الجديدة، وخلق الهوية المشتركة؛ موضع جدل كبير بين من يثمن هذا المهمة، وبين من يرى أنَّها كانت مهمة طبيعية ،وأنَّ التجانس والتوافق الذي رافق قيام جهاز الدولة ونجاحه للبقاء على قيد الحياة، كان سطحيا **(ليام أندرسن ، ٢٠٠٥ ، ص١٣)**.

والفرق بين وجهتي النظر؛ أنَّ الأولى استندت في تثمينها الى الدولة من واقع ظروف العراق المعقدة؛ لذلك عُدت مهمة الملك (فيصل) والنخب العراقية انجازا في حد ذاته ، كما كان الحال في عموم المنطقة العربية ، وعلى الرغم من كل ما قيل عن الدولة بأنَّها وليدة نظام استعماري، بيد أنَّ النظرة الى مسيرة بناء الدولة ، وصيرورتها ينبغي أنَّ تبدا من حيث يبدأ الطموح وانتهاء بالواقع المعاش، في حين رأت وجهة النظر الأخرى أنَّ مهمة الدول الجديدة كانت متواضعة مقارنة بالدول الحديثة ،وهي مقارنة – وإن كانت تفرض نفسها باستمرار على ذهن القائمين على دراسة احوال المنطقة العربية وعموم العالم النامي – ولكنها تكون مجحفة بعض

الشيء إن هي تجاوزت محددات الواقع لهذه الدول، وربَّما تكون إحدى أسباب تلك النظرة ؛ كونها ردة فعل على سياسات الحكومات المتعاقبة التي كانت اقصائية، مع التنويه الى كون معظم حكومات الدول الجديدة إن لم تكن جلها كانت اقصائية بطبيعتها **(ليام أندرسن ، ٢٠٠٥ ، ص٢٣-٤٤)**. كما أنَّ الأنظمة الديمقراطية الحرة لم تولد بفعل الارادة فقط، وإنَّما هي قبل ذلك وليدة ظروف بيئية معينة وثمرة مسيرة طويلة من التطور، فلم تصبح الديمقراطية حقيقة واقعة في الغرب ؛ إلاَّ حينما بلغت الشعوب مستوى اجتماعي واقتصادي متقدم، وأنَّ اطراد عملية التحديث كان على علاقة وثيقة بخفوت الإحساس بالتمايز الاثني (اللغوي والعرقي والديني) **(عبد الحميد ، ١٩٨٥ ، ص٣٤ ، ٦٤)**. وعليه فإنَّ البيئة العراقية لم تفي بمعايير الديمقراطية، الأمر الذي أدَّى الى انحراف النظام البرلماني فيه، فضعف البرجوازية العراقية لم يمكنها من تثبيت الحريات السياسية التي كان من الممكن استعمالها سلاحاً ضد طبقة ملاك الأراضي، ومن دون ليبرالية سياسية لا يمكن للنظام البرلماني أن يعيش **(عبد الحميد ، ١٩٨٥ ، ص١٣١-١٣٤)**.

وهكذا فإنَّ الدولة ليست علاقة انتماء قومي وديني فقط ، ولكنَّها تشمل علاقات مهمة أخرى، مثل الانتماء السياسي والطبقي والاجتماعي والمهني والفكري،، وإنَّ عامل التمثيل الطائفي- رغم أهميته- ليس وحده الأساس في تقييم النظام، بل يتوجب أيضا الأخذ في الحسبان عوامل التمثيل المتنوعة الاخرى **(سليم مطر ، بلا ت ، ص ٣٧٠)**.

والدولة هنا مفهوم عام مجرد تتحدد نوعيته بنوع النظام الحاكم الذي يعبر عنه، والدولة الحديثة محكومة بضرورة إعادة إنتاج رأس المال ، إذ ظهرت الدولة الحديثة أصلا لتنظم عملية تحويل العمل الى سلعة بطريقة مشروعة، وعنيفة في بعض الحالات الاستثنائية، وقد تكون عملية التحويل السلعي غير مكتملة النمو في البلدان المختلفة؛ لأنَّ طبيعة الدولة في هذه البلدان محكومة بصفة أساسية بطبيعة الاقتصاد الدولي المركب، الذي تصبح معه الدولة بمنزلة الجسر بين المجتمع المحلي والنظام العالمي، وتعمل على نشر العلاقات التجارية والحفاظ على الكثير من عناصر التقسيم الدولي للعمل داخل حدودها، مستعملة في ذلك خليطا من اجراءات تدعيم الشرعية وعمليات استعمال العنف؛ لأنَّ ادخال علاقات تجارية رأسمالية خارجية على مجتمع غير مستعد للقيام بمثل هذه التحولات من تلقاء نفسه ؛إنَّما يتطلب في العادة قدرا معينا من العنف، ومن هنا نلاحظ أنَّ العنف ربَّما يأتي في البلدان النامية قبل الشرعية **(سليم مطر ، بلا ت ، ص ٣٦-٣٨)**. وقد احدثت الدولة بقوانينها وخدماتها ومحاولتها إدخال الحداثة، تغييرات عميقة على المجتمع العراقي ؛ حينما بدأت غالبية سكانه يتلقون خدمات التعليم، وأُدخلت تحسينات على بناه التحتية، وارتفعت نسبة سكان المدن مقارنة بسكان الريف، وتأسس الجيش، وفرضت الخدمة الالزامية، وتشكَّل جهاز إداري يُنفذ سياسة الحكومة وإجراءاتها، تحسنت طرق الري وطرق المواصلات والاتصالات **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص٥٠-٥١)**.

إنَّ الأداء الاقتصادي للدول الذي سبق الإشارة الى تصنيفاته، سواء ما يتعلق باستخلاص المصادر، كفرض الضرائب، فرض الخدمة العسكرية، أم ما يتعلق بالأداء التوزيعي لمختلف الوكالات الحكومية للسلع، والخدمات، والفرص كالتعليم ،والصحة ،والرعاية الاجتماعية، والبنى التحتية والدفاع، او يتعلق بالأداء التنظيمي المرتبط بتنظيم سلوك الافراد، سواء النشاطات الاقتصادية، النشاطات الدينية، والتنقل، والنشاطات السياسية، وحماية الافراد والممتلكات ، واستعمال مختلف اساليب الترهيب والترغيب، فضلاً عن استعمال ما يسمى بالأداء الرمزي عبر استعمال الشعارات ، والرموز لتحسين الأداء الحكومي ، ودفع المواطنين للإذعان **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص١٨٨-٢٠٠)**.

كما أنَّ النَّظام السياسي قد يركز على اولويات تبعاً لظروفه ؛ فحين تتابع الانقلابات العسكرية ،أو تواصل سقوط الوزارات تظهر الحاجة الى الاستقرار السياسي أو (الانتظام)، ولكن عندما تقع الحروب، أو الثورات، أو النكبات الاقتصادية تتغير التطلعات ويشعر الناس بحاجة النظام السياسي الى التكييف ، وفي كلتا الحالتين فإنَّ الحكومة ينبغي أنَّ تسعمل آليات مختلفة فالانتظام والتكييف الى حد ما هما امران متعارضان، وتحتاج الحكومة الى مرونة أكبر وقدرة عالية على التعامل مع متطلباتها؛ لذلك فإنَّ الحرية وما رافقها من آليات اقتصادية أدت الى تفاقم حالة اللامساواة ، وهي نتيجة منطقية ، وتشير إحدى الدراسات التي أجرها سيمون كوزنتيس عن العالم الثالث؛ الى أنَّ المراحل الاولى من التحديث يصاب القطاع الريفي التقليدي بالتخلف ، لاسيما مع بداية نمو الصناعة والزراعة والتجارية، ويزداد سوء توزيع الدخل، ولكن من المراحل المتقدمة من تحقيق الانجازات الاقتصادية يخترق القطاع الزراعي ويقل حجمه، كما أنَّ سياسات الأجور، والضمان الاجتماعي ، والصحة ، والمنافع الأخرى كلها تشريعات تؤثر في توزيع الدخل، ويعد التعليم أحد أوجه الرِّعاية الاجتماعية المهمة التي يعول عليها في تحقيق التوازن في توزيع الدخل . إنَّ نتاجات السياسة العامة للدولة العراقية لم تخرج عن هذا التسلسل المنتظم، ولكن الدولة تحملت في العراق عبء عملية الانتقال لأنَّها الوسط المسؤول عن عملية التحولات، أمَّا في المجتمعات المتقدمة، بقيت الدولة الطرف المحايد الذي نظم عملية التحول ؛ لذلك لم يجر الانقضاض عليها واستعمال العنف في فرض عملية إجراء التحولات، وكان ذلك ممكنا لأنَّ الدولة لم تكن مرتبطة بأشخاص، بل كانت بنى تنظيمية مستقلة عن شخص حاكم **(عماد عبد اللطيف ، ٢٠٠١ ، ص٦٥-٦٧)**.

لم تكن حالة اللامساواة الناجمة عن أداء الدولة السياسي تقتصر على بعدها الاقتصادي ، فقد كان لها بعد عرقي أو طائفي، فقد كان السنة متفوقون اجتماعيا ، إذ كان الملاكون الأكثر نفوذا من السنة زعماء المجتمع العربي، في حين أكثر فقراء من الشيعة ، وفي الشمال كان الأثرياء هم من التركمان، والكرد هم القسم الأفقر ولأكثر عددا، فالكثير من البيروقراطيين ،

والملاك كانوا اتراكاً؛ ولكنَّهم أقاموا مدة طويلة في العراق، وأُدمجوا في العهد الملكي بالآلة الادارية التي أُعيد بناؤها ،وأصبحت جزءاً من الطبقة السياسية ، ولكن لم يكن لأغلب أفراد هذه الطبقة وزناً، أو شأناً سياسياً مفصلياً ذا أهمية أساسية، إذ كانت أهميتهم الإدارية أكبر من السياسية، كما تغير الموقع الاقتصادي للشيعة، وكذلك زادت حصتهم في الدولة، وكان تقدمهم هذا يلقى تشجيعا سياسيا ؛ لأنَّه يلائم توازن المصالح لا بالنسبة للإنكليز بل للنظام الملكي لأنَّه من أصل غير عراقي، ففي عام ١٩٥٨ كان ستة من أصل سبعة من كبار ملاكي الأراضي من الشيعة، وأكثر من هذا فقد ارتقى التجار الشيعة ليحتلوا المكان الأول في التجارة ببغداد بعد هجرة اليهود في العام ١٩٤٩ م ؛ لأنَّ الوصول الى المناصب الحكومية كان أكثر صعوبة على الشيعة منه على السنة، ولم ينجم هذا عن أحكام مسبقة محسوبة بل كان في الواقع نتيجة عملية لضعف فرصتهم في الأيام السابقة، فقد حول الشيعة كل طاقاتهم باتجاه التجارة، وهكذا فقد برعوا في نشاطهم هذا. أمَّا قطاع الصناعة فقد كانت الصناعة العراقية الفتية منذ البداية وبشكل عام بيد السنة، وبقيت كذلك، وقد يكون لهذا علاقة بحقيقة أنَّ الصناعة كانت الى حد غير قليل ومنذ بدايتها ، تعتمد على مساعدة الحكومة ودعمها **(عماد عبد اللطيف ، ٢٠٠١ ، ص٦٩-٧٠)**.

إنَّ البُعد العرقي والطَّائفي لنتاجات الأداء السياسي لدولة في العراق، تجربة عرفتها دول عديدة، ولعل نموذج الاتحاد السوفيتي من أبرز النماذج التي تؤشر البُعد العرقي لأنماط التغيير الاجتماعي، فبعض الأعراق أظهرت معدلات أعلى من الحداثة، ونجد أنَّ الشَّعب الروسي أكثر تمدناً من القوميات الأخرى؛ وتُعزى هذه الحقيقية الى طريقة استقرار المهاجرين الروس في الجمهوريات القومية؛ إذ يميلون الى شغل مناصب في الصِّناعة والإدارة، أمَّا أفراد القوميات الأخرى فإنَّهم يميلون الى التمركز في القطاعات التقليدية مثل الزراعة، ونتيجة لذلك فإنَّ تقسيم المجتمع الى طبقات حسب الوضع الاجتماعي، والاقتصادي يتطابق مع تقسيم الطبقات حسب العرق؛ لذلك فإنَّ التأثيرات المتفاوتة للحداثة، وتغيير التوجهات الديموغرافية؛ هي عوامل مهمة لفهم العلاقات المتوترة ، والمتشابكة للسكان كمثل هجرة الفلاحين من العمارة ،وهجرة أصحاب الحرف من حديثة الى بغداد **(محمد سلمان ، ١٩٦٥ ، ص٦٢١-٦٢٢)**.

رابعاً: محصلة أداء الدولة في العهد الملكي وتأثيره على التحولات السياسية اللاحقة

إنَّ وظيفة الدولة التابعة تتمركز في الآتي: ضمان استمرار حقوق الملكية الخاصة، وذلك بإصدار قوانين تنظم هذه الحقوق، لتحقيق الليبرالية الاقتصادية ، برفع القيود على حركة السلع والأفراد، وخلق التناغم الاقتصادي بتنظيم المراحل التي تمر بها المشاريع الاقتصادية ،وفرض قدر من التنظيم الاقتصادي، وتوفير المدخلات اللازمة للإنتاج من قوة عمل وأرض ورأسمال وكذلك خدمات البنية التحية، والتدخل من أجل خلق إجماع عام اجتماعي بتلطيف الآثار القاسية الواقعة على الطبقات غير الرأسمالية، وأخيراً إدارة العلاقات الخارجية ، وكذلك فرض ضوابط

حكومية تنظم العلاقات الداخلية، كسياسات التقشف ، أو قوانين الطوارئ. ويبدو أن الفرق بين الدول التابعة ودول الرمز ما هو إلا فرق في درجة الضعف في الدول التابعة ،والقوة في دول المركز في أداء هذه الوظائف **(محمد سلمان ، ١٩٦٥ ، ص٦٦٢)**.

ولو قارنا مجمل هذه الوظائف بوظائف الدولة العراقية، التي كان لنشأتها علاقة كبيرة بنمط تغلغل المصالح الغربية في الامبراطورية العثمانية والبلدان التابعة لها، إذ باشرت الدولة العثمانية بإدخال الإصلاحات، والتنظيمات الحديثة التي شملت القضاء، والجيش، وأنظمة الخدمة المدنية وإدارة الولايات، وكذلك صدور القوانين الجديدة للأراضي، والتأثير التراكمي لإدخال الإبحار التجاري النهري، استعمال نظام البرقيات ، وظهور المدارس ،وتطور الصحافة. وهكذا اقترن اختراق المصالح الاقتصادية الغربية للتشكيلة الاجتماعية- الاقتصادية في العراق العثماني، بعملية تكييف أو تحوير للنمط الاقتصادي القائم في العراق خلال الحقبة من١٨٦١م الى ١٩٢١ **(عماد عبد اللطيف ، ٢٠٠١ ، ص٧٢-٧٣)**.

إنَّ هذا الاختراق هو الذي مهد للاستعمار، كما أنَّ تأثيره على البنى الاجتماعية حدد سمات الدولة، ورسم لها وظائفها ، وبهذا فإنَّ عملية بناء الدولة عملية تاريخية مستمرة مهدت لها متغيرات كثيرة، وإنَّ فهم سماتها العامة وتقييم أدائها لا يمكن أن يتم من دون فهم علاقة الدولة ببيئتها الداخلية، وإذا أمكن أن نَعُد سنة ١٩٢١م تاريخ ميلاد الدولة في العراق، فإنَّ هذا الفهم يُعدُّ قاصراً، فالدولة ما هي إلاَّ مجموعة من الأجهزة السياسية والقومية ضمن تكوين اجتماعي معين، أي إنَّ الطريقة التي تشكلت بها علاقات الانتاج كان لها أثر كبير في بلورة الملامح الأولية للدولة العراقية، إذ أوجدت الأساس المادي الذي استندت إليه المؤسسات الحكومية في نشأتها لاحقا، إذ تغلغلت العلاقات الرأسمالية ،وتكاثفت لتمتد من المجال الزراعي إلى مجالي التجارة والصناعة **(أحمد زايد ، مصدر سابق ، ص٧٨-٨٣)**. لقد أوقف النمط الاستعماري للإنتاج التحلل في البنى الاجتماعية ،والاقتصادية؛ بل رسَّخ الحياة في المؤسسة التقليدية كالمشيخة ،التي من المفترض أن تتناسب عكسيا في نموها أو ضعفها مع ضعف أو قوة السلطة المركزية وهي معادلة كانت صحيحة في العهد العثماني **(حميد حمد السعدون ، مصدر سابق ، ص٢٠٣)**.

لكن في بداية القرن العشرين نجد أنَّ قوة نمو المدن وبداية نمو الطبقة الوسطى وانتشار التعليم وتطور وسائل النَّقل والاتصال، وكلها سياسات يفترض بها أن تعزز من سلطة الدولة المركزية، ولكنَّها بفعل آليات النمط الاستعماري أصبحت تتعايش مع بنية معزولة مصطنعة لملكيات اقطاعية في طبيعتها، وهكذا أصبح المشايخ والآغوات مالكين للمزيد من الأراضي ومنتجين من أجل السوق ، واسياداً للفلاحين؛ لذلك فإنَّ النَّمط الاستعماري وما بعده من عام ١٩٢٣م الى عام ١٩٥٨م ، وفرَّ الإطار التاريخي لعمليات وقف التحلل والعمليات الأخرى المتكاملة معها والناقضة لها **(عماد عبد اللطيف ، ٢٠٠١ ، ص٩٣)**.

لقد عملت الإدارة البريطانية المباشرة للعراق ، والإدارة المحلية التي تلتها على تعطيل صيرورة تطور التشكيل الاجتماعي ، الاقتصادي ؛ باستعمال آليات عُرضت في صفحات هذا الفصل، فكانت تتطابق بشكل كبير مع ملامح الوظائف التي حددها باحثوا مدرسة التبعية ، وقد كانت إحدى أهم نتائج هذه السياسة؛ تدعيم سلطة المشيخة ، وخلق توازن بينهما وبين السلطة المركزية للدولة ،وسلطة المدن ، التي أفضت إلى تضائل حصة الزراعة من إجمالي إيراد الدولة العام، مع زيادة حصة الرسوم الجمركية ، والضرائب غير المباشرة الأخرى، وساهم ذلك في تراكم ثروات المشايخ والآغوات ؛ التي كانت تُبدد بسرعة باتباع أنماط باهظة الكلفة بدفع من بريطانيا **(عماد عبد اللطيف ، ٢٠٠١ ، ص١٠٦-١٠٧)**.

كانت الإدارة الوطنية العراقية بعد انتهاء الانتداب عام ١٩٣٢م، استمراراً لسياسة الإدارة البريطانية ، إذ ازداد فيها الموقع الاقتصادي للآغوات ، والشيوخ ، والشرائح المتنفذة المرتبطة بهم في الريف، والمدينة لأسباب عديدة، كما برزت ظاهرة كبار الملاكين من أبناء المدن، وهؤلاء اساساً هم ارستقراطية الدولة العراقية الجديدة (الضباط الشريفين وكبار الموظفين)، وقد وجد هؤلاء أنَّ مصالحهم المشتركة مع مصالح حائزي الأراضي من أبناء الريف، يبرز وقوفهم الى جانبهم، ودعمهم لقوانين وضعت لصالحهم ،وكذلك إنتاج سياسات تصب في تحقيق هذه المصلحة ، كسياسات ضريبية محاسبية، وسياسات تسوية الأراضي التي أدت الى تركيز كبير في الملكية الخاصة، وإحدى نتاجاتها السلبية كانت الهجرة الى المدينة **(محمد سلمان ، ١٩٦٥ ، ص١٩٤-١٩٦)**. تركت هذه العوامل طابعا على تشكيلة العراق الاجتماعية، والاقتصادية؛ كما كان لها الأثر الكبير- بفعل نمط الانتاج الزراعي التقليدي في الاقتصاد الوطني- في إعادة تشكيل أنماط الانتاج في العراق بما يناسب وظيفة هذه الدولة في النسق الاقتصادي العالمي، عن الدولة وهي تمارس وظائفها تلك ؛ تمتعت بنوع من الاستقلال عن الطبقات كافة، واستطاعت أن تفرض إرادتها عليها جميعا. مهدت الماركسية التقليدية لاستقلال الدولة الحقيقي ؛ عندما جعلت الدولة تقوم على هيمنة البرجوازية، في الوقت الذي أشار فيه المتأثرون بالماركسية إلى حقيقة استقلال الدولة، بيد أنَّ هذه الاستقلالية ليست واحدة في كل المجتمعات؛ إذ تختلف من مجتمع إلى آخر، على وفق النضال الطبقي، والغط الذي يأتي من قاع المجتمع متحديا هيمنة الطبقة المسيطرة **(أحمد زايد ، مصدر سابق ، ص١٢٨)**.

كان العراق وما زال بلداً للكثير من القبائل والطوائف، والأعراق ذات الآراء والأهواء والانفعالات المختلفة، الأمر الذي كان سبباً رئيساً في عدم الاستقرار السياسي؛ ليس في عهد الملكي فقط، بل على مدى تاريخ العراق **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص١٢٠)**.

وعلى الرَّغم من أن البحث في العراق هو بحث عن التشكيل الطبقي، وليس تكوين طبقات بذاتها؛ لكن البحث يجرُّنا الى دراسة جماعات، أو مجموعات من الأفراد ذات التأثير في

عملية التحول الاجتماعي ؛ ويعرف بمفهوم (الجماعات الاستراتيجية)، فضباط الجيش هي : جماعة استراتيجية ، وكذلك كبار ملاَّك الأراضي، أصحاب الأعمال الحرة، وأصحاب المهن كالأطباء ، والمحامين ، وأساتذة الجامعات ، والمعلمين، وتشكيل هذه الجماعات واستمرارها لا ينفصل عن عملية استخلاص الفائض، وظهور هذه الجماعات؛ يعني أنَّ الفائض لم يُعد يستملك من خلال طبقة ارستقراطية حاكمة، كما كان الحال قبل الاستعمار، أو من خلال طبقة برجوازية عالمية ، كما هو عليه الحال في العهد الاستعماري ؛وإنَّما أصبحت تشارك فيه جماعات أخرى لها أهمية استراتيجية في استمرارية المتجمع، وتحقيق الاستقرار للنظام السياسي ؛ويفيد هذا الربط بين وجود الجماعات الاستراتيجية ، وبين المشاركة في استملاك الفائض، في تقديم فكرة جديدة حول طبيعة النظم السياسية والاقتصادية؛ فليست المحددات الاقتصادية هي التي تفتح الطريق نحو استملاك جزء من الفائض، بل تدخل هنا المحددات السياسية؛ لذلك فإنَّ كل جماعة استراتيجية تحاول أن تخلق النظام السياسي، والاقتصادي الذي يعظم من قدرتها على استملاك الفائض (**أحمد زايد ، مصدر سابق ، ص١٤٩–١٥٠**).

وعلى الرغم من أنَّ الدَّولة في العراق لم تستند الى القوى الاجتماعية المحلية ؛ إذ لم يكن لها وزن سياسي يتناسب مع ثقلها المادي، ولكن هناك من يربطها بالدولة ويغذي قوتها الاقتصادية. في الوقت الذي لم يصب التوزيع القائم للسلع وقوى الحياة في صالح المواطنين عامة، فقد كانت الطبقات المتأثرة (الطلاب، والعمال غير المهرة، وسكان الصرائف، والموظفون المدنيون) تتزايد بإيقاع سريع وتميل الى المتركز الى درجة كبيرة بالمعنيين الجغرافي والوظيفي ،كما تضررت طبقات تجارية من توسع القوة الأوربية، ورأس المال الأوربي ، كما تأثر أصحاب الحرف اليدوية في (حديثة وباقي مدن شمال بغداد). ففي الوقت الذي كانت حالات التمرد القبلي في العهود الأولى من العهد الملكي، ولاسيما العربية منها، أكثر من حالات التمرد الكردية التي بدت وكأنَّها اختلاجات عالم قبلي يقترب من نهايته؛ كانت حالات التمرد الريفية في العقود الأخيرة ذات طابع مختلف تماما؛ إذ لم تكن بقيادة المشايخ بل ضدهم؛ نظرا لتغير طبيعة العلاقة التي تربط جماعات المشايخ بالدولة ،ونمط الاعتماد المتبادل وتقاسم فائض الانتاج فيما بينهما، وفي الوقت الذي يوصف الوضع بعدم الاستقرار السياسي المتمثل بانقلابات الاعوام (١٩٣٦، ١٩٣٧،١٩٤١) ؛لأنَّه انعكاس لرغبة الجماعات البيروقراطية والعسكرية التي أضحت أقوى الجماعات الاستراتيجية بحكم امتلاكها أدوات القوة في السيطرة على جهاز الدولة ،وتسخيره خدمة لمصالحها. حملت التفجيرات التي حدثت نهاية الاربعينات ،وبداية الخمسينات طابعا لم يكن معروفاً من قبل ، وكان الاستياء الذي بقي سياسيا الى ذلك الوقت، قد أصبح الآن اجتماعيا، ولم يَعُد موجهاً نحو حكومة معينة ؛ بل نحو النِّظام الاجتماعي ذاته، وقد كانت هناك علاقة مباشرة بين ارتفاع تكاليف المعيشة وانتفاضات العقد الأخير من العهد الملكي (**حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ،**

ص١٢١-١٢٤). لم تستطع البرجوازية العراقية الرغم من نموها المحسوس أن تُنحي الطبقة الاقطاعية القوية، كما لم يحدث (المصانعة بين لطبقات الاجتماعية) التي يساعد على وجودها التقدم الاقتصادي؛ الذي يقضي على الشعور بالخوف عند الطبقة المتوسطة والبرجوازية الصغيرة من أن تُصبح بروليتارية، وهو شعور طالما ساعد على نجاح المغامرات اليمينية ومن ثمَّ إقامة الانظمة الدكتاتورية، كما أنَّ الطبقة البرجوازية اختبأت وراء سلطة الملك ،وفضلت هيمنة الملك التي نمت ملحوظ بعد عام ١٩٤١م، مدفوعة بخوفها من نمو الطبقة العاملة **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص١٣١-١٣٢)**.

لقد كانت التباينات الطبقية العراقية فضة ،وليس فيها من الصَّقل أو التَّدرج الذي يخدم المجتمعات في تمويه حقيقتها ، أو التَّخفيف من آثارها السلبية. إنَّ فجاجة الواقع الطبقي؛ جعل السلطة السياسية بلا مضمون اجتماعي؛ بل أصبح فراغاً سياسياً قائماً تحت بناء السلطة، في الوقت الذي تكون فيه الجماهير معادية لما فوقها تتحرك تحت هذا البناء، ولها مطالب لم تُعلن ولم تُلبَ؛ فلا الاقطاع استطاع أن يحتوي الفلاحين نتيجة عجزه، ولا نمو الصناعة كان كافيا لاستيعاب المهاجرين من الريف. وكانت الطبقات الفقيرة عاجزة عن تحسين أوضاعها ،أو تقديم ما تعاني من مظالم بطريقة قانونية؛ لاسيما أنَّ الإصلاح الليبرالي الذي يوفر القنوات المشروعة لتقديم المظالم؛ كان أُوقف بعد اطلاقه في منتصف الطريق أيَّام الوصي؛ الأمر الذي أضاف الى عاموداً أعمدة الرجعية الملكية، من دون أن تكسب ودَّ الطبقات الوسطى الساخطة؛ فتجذرت الطبقية، ثم اتجهت نحو الشيوعية ،بعد أن أيقنت أن النَّظام لن يغير من موقفه.

لقد قلل ضعف التكوين الطبقي في العراق من الضغط القادم من قاع المجتمع؛ لجعل الدولة أكثر حيادية، فتحولت الهيمنة الاقتصادية للطبقة المسيطرة الى هيمنة سياسية، ومارست القمع ؛ وإذ شهدت أحداث ١٩٤٦ و١٩٤٨ إطلاق نار على المتظاهرين، وممارسة الحكومة للقمع باعد بينها وبين الشعب، واستمرت في استعمال القمع ضد اضرابات عمال الميناء وسكك الحديد، وعمال النفط الذين لم يطالبوا بأكثر من حقهم **(غسان ، ١٩٨٧ ، ص٢٢٦)**.

إنَّ استقلال الدول أوحى للحكومة أنَّ الحق في استعمال العنف هو الوسيلة الوحيدة للتعامل مع المطالبة الجماهيرية، كما كانت الحلقة الضيقة من الحكام المستندين أساساً الى التحالف القائم بين الملاكين البيروقراطيين ، والضباط الشريفين السابقين الذين تحولوا إلى ملاكين ، والمشايخ الملاكين، وأصحاب المصالح المالية، قد اعتادت النظر الى الطبقات الأخرى على أنَّها غير ناضجة وليست ذات حقوق سياسية **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص١٣٠-١٣٨)**.

ومما ينبغي الملاحظة أنَّ ما يبدو وكأنَّه اختفاء للعنف في الدول الصناعية، هو في حقيقته تغير لشكل العنف، ووظيفته فاعتماد السكان المتزايد على المال؛ أدى الى احتكار الدولة للعنف المنظم ،والى التسامي به عن طريق تقنينه ؛وعليه لا حاجة لاستعمال العنف المكشوف

طالما يمكن الاستفادة من الثروة لغرض فرض مشيئة الصفوة على التاريخ **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥ ، ص٦٥-٦٦)**.

وفي ظل غياب الاستثمار؛ فإنَّ السوق التي ضُيقت بفعل السياسة التجارية ستتحول الآن الى سوق ضيقة بالضرورة ؛ بسبب استبعاد القطاع الصناعي الخاص من نطاق المصالح التجارية ، ومعاملته كدخيل في سوقه الوطنية؛ فهذه العوامل أسهمت في بروز ظاهرة التخلف الصناعي، كما أنَّ تعطيل قدرة رأس المال العراقي في مهمته السياسة، واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية فيه ؛ كان نتاج الخارج أو نتاج الأجانب في الداخل؛ أوجد ظاهرة غياب التوافق بين التوزيع المحلي للثروة والتوزيع المحلي للسلطة **(عماد عبد اللطيف، ٢٠٠١ ، ص١٣٦-١٣٨)**.

لقد عجزت الدولة عن تضييق فجوة التشكيلات الطبقية؛ بسبب قصور آلية التنمية؛ فأصبحت السلطة أضعف من أن تتعامل مع محصلات الحداثة، فالتعلم زج بأعداد هائلة من المجموعات التي تملك تطلعات سياسية ، وحاجات اقتصادية، أكبر من قدرة أجهزة الدولة السياسية على استيعابها وتمثيلها، وعلى الرَّغم من أنَّ المجتمع المدني استطاع أنْ يحتوي هذه المجموعات ويعبر عن تطلعاتها؛ لكنَّه أخفق في تحقيق مطالبها، فكان الحزب الشيوعي بمنزلة (منجنيق) شعبي، ولم يكن رافداً يوصل مطالب الجمهور الى الحكومة ويضغط لتحقيقها غير أنَّ الحكومة عَدَّت حركة المطالبة بالحقوق (خيانة سياسية) ،ولم تعدها حاجة طبيعية وحق من حقوق ابنائها عليها **(عماد عبد اللطيف ، ٢٠٠١ ، ص١٢٣)**.

كما أنَّ البنية الاقتصادية لم تكن قادرة على استيعاب نتاج العملية التعليمية ، ولا المهاجرين الجدد الذين أعيتهم سلطة المشيخة، وتدهور حرفهم، فليس هناك صناعة قادرة على استيعابهم وتشغيلهم، فاتجهوا الى الأجهزة الجديدة للدولة كالجيش، والشرطة. وعندما يصبح السلاح بيد مجموعات ساخطة؛ فمن الطبيعي أنَّ تستعمله للاستيلاء على السلطة؛ لتصحح ما تعدُّه خللاً بنيوياً عميقاً أضرَّ بمصالحها. لقد انعكست ظروف العراق على سلوك أبنائه، لاسيما عند تسلم هؤلاء مناصب قيادية في الاحزاب والحكومات، فهناك معاداة قوية للانضباط وعدم الميل للقيام بهمات تابعة، وتلك سمات تميزت بها الأنتلجنسيا عامة، كما كان لفجاجة التكوين الطبقي أثر كبير في جدلية العنف في تاريخ العراق، ولاسيما أنَّ الكثير لم ينتفعوا من انجازات الدولة لأنَّ آلات التوظيف والمشاركة لم تستوعبهم بسبب اعتمادها على معايير الولاء أكثر من الكفاءة، وبسبب عدم وجود مجتمع مدني فاعل يشكل الحلقة الوسطى في وضع المطاليب وتوصيلها الى الحكومة، ويضغط باتجاه تحقيقها، فضلا عن التوظيف النخبوي، وبدلا من أن تضيق مؤسسات التعليم وأجهزة الخدمة المدنية من فجاجة الفوارق الطبقية؛ أصبحت وسيلة لتخريج نخب أو جماعات ساخطة، لا ترى فائدة من نظام قد لا يغير سياسته، إلاَّ القوة المسلحة **(سعد الدين ، ١٩٩٦ ، ص١٨٥-١٩١)**.

كما أنَّ اساس السلطة مازال معتمدا على امتلاك القوة العسكرية، فالصَّراع بين المدن النهرية ، والقبائل، وبين البلدات الصغيرة والمدن الكبيرة لم يحسم، وبالتأكيد أنَّ لكل بنية منها وظائفاً مختلفة ، فأصبحت سلطة البلدات الصغيرة أقوى من سلطة المدينة؛ لأنَّ آليات العمل بين البنيتين مختلفة. وللمال وقوة الاقتصاد والخبرات أثر في العلاقات بين ابنائها، أمَّا الأخرى فإنَّ قوة السلاح وتأثير الأعراف والتَّقاليد يشكلان ديناميات الحياة فيها.

والغلبة تكون لمن يحمل السلاح؛ طالما بقي جزء من المجتمع خارج نظام المال، فآلياته تختلف عن آليات من يملك المال ،ويسعى للحفاظ عليه وتدعيمه، إذ يعمد الى الإبقاء على العلاقات مع مؤسسات الدولة، كما أنَّ إمكانياته الاقتصادية تتيح له فرصة استخدام مؤسسات الدولة الرسمية كالبرلمان، وتوظيفها لمصلحته، وهذا ما نجحت طبقة التجار والصناعيين العراقيين وطبقة الملاك فيه، ولكن هؤلاء جميعا لم يتجاوزوا عشرة بالمائة من السكان، فلم ينتفع بقية المجتمع مما يسميه غسان سلامة (باللحظة الليبرالية) في الوطن العربي (**غسان ، ١٩٨٧ ، ص٥٨**)، حتى لو كان بعضهم عُبِّئ بين الحين والآخر للتصويت في الانتخابات النيابية ؛من هنا فقد كانت (الليبرالية) مثل لحظة خاطفة في بدايات عهد الاستقلال، من دون أن تجد التجربة والمناخ المناسبين للتجذر والنمو (**سعد الدين ، ١٩٩٦ ، ص١٩٢**).

الخاتمة :

إنَّ كثرة المحاولات التي تطرقت إلى تفسير نشأة الدولة، واتخذت اتجاهات مختلفة وتباين ووجهات نظر الفلاسفة ، والمفكرين السياسيين ،الذين اهتموا بالموضوع، والمناهج ، والثقافات والافتراضات النظرية ، والتأملات الفلسفية، التي اعتمدوها غير أن هذه النظريات جميعها كانت تتموضع حول أحد أركان الدولة الأساسية ؛ وهو ركن السلطة السياسية.

فالدولة أيُّ دولة لا بُدَّ لها من اعتراف قانوني وسند خارجي من النَّظام العالمي القائم على شرعية الدولة القومية ، أمَّا بالنسبة للعراق الحديث هو النتاج التاريخي لعملية التوحيد السياسي والاقتصادي للولايات العثمانية الثلاث: الموصل، وبغداد، والبصرة، هذه الصيرورة التاريخية تعززت بعاملين أساسيين: الأول: سياسات الحكومة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، والثاني: النمو لمتزايد لما عرف بالحكومة القومية والاستقلالية.

وبذلك يمكن القول: إنَّ تفاعل هذين العاملين ساهما إلى حد ما في تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة عام ١٩٢٠م ، ومن ثم ميلاد الدولة العراقية الحديثة، إلاَّ أنَّ هذه الصيرورة التاريخية لم تبدأ إلاَّ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقبل ذلك عانى العراق من أوضاع سيئة أعاقت نمو الوعي الوطني فيه، وعطلت حدوث أيِّ تغيرات اجتماعية واقتصادية وفكرية مهمة، فتعطل قيام الدولة العراقية فيه.

وعليه فانَّ الدول العراقية الحديثة قد انبثقت في ظل الاحتلال البريطاني، وتشكلت في ظل مركب فريد، جمع بين الحديث والتقليدي، جامعة الجهاز الإداري العسكري البريطاني، بممثلي الجماعات المحلية من أشراف وتجَّار، وممثلي طوائف، وقد أُضيف لهذين المكونين الحديث الخارجي ،والتقليدي الداخلي، عنصر ثالث هو الملك فيصل، وجماعة الضباط العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني، وبعد السيطرة البريطانية.

ويمكن القول :إنَّ ثورة العشرين على الرغم من عجزها عن تحقيق أهداف الثوار بشكل مباشر لصالح العراق إلاَّ أنَّها شكلت نقطة تحول في سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط ، وكانت السبب في تغيير سياستها إزاء العراق ، وفي قيام الدولة العراقية.

المصادر :

١- أحمد زايد، المصدر السابق،

٢- حميد حمد السعدون، المصدر السابق،

٣- حنا بطاطو، العراق، ترجمة: عفيف الرزار، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٩٥ .

٤- ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠ تاريخ سياسي اجتماعي واقتصادي، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، منشورات الفجر، ١٩٨٨ .

٥- سعد الدين ابراهيم واخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٦ .

٦- سليم مطر، الذات الجريحة، طهران، مؤسسة فرهنكي سماء، تاريخ النشر بلا .

٧- عباس بغدادي، بغداد في العشرينات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١٩٩٩، ٢ .

٨- عباس عبود سالم، عراق ما بعد الدكتاتورية (قراءات في المشهد السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠١٢ .

٩- عبد الحميد متولي، نظرات في انظمة الحكم في الدول النامية، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٥ .

١٠- عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١، ص٢٣٣-٢٥٢؛ محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ج٢ .

١١- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٦، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩، ج١ .

١٢- عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، ط٢، بغداد، مطبعة الرشيد، ١٩٧٥ .

١٣- علي الوردي، لمحات من تاريخ العراق الحديث ١٩٢٠-١٩٢٤م، ج٦، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٧ .

١٤- عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار- الوظائف- السياسات (١٩٢١-١٩٩٠)، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١ .

١٥- غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز الدراسات العربية، ط١، ١٩٨٧ .

١٦- ليام اندرسن، غايشتانسفيلد، عراق المستقبل دكتاتورية ام ديمقراطية ام تقسيم، ترجمة: ماجد شبر، ط١، شركة دار الوراق، لندن، ٢٠٠٥ .

١٧- ليورا لوكتيز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة: دلشاد ميران، اربيل، دار ئاراسي، ٢٠٠٤ .
١٨- ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية: العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة: مالك النبراسي، منشورات الجمل، ٢٠٠٣ .
١٩- محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٦٥ .
٢٠- محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ط٢، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩ .
٢١- هشام شراب، النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥ .

The emergence and development of Berber parties (Amazigh) In Algeria 1945 - 1991

Assist. Dr. Fatin Muhi Mohsin
Al-Mustansiriyah University / Faculty of Basic Education
History Department
Europe's Modern History
(07708262533)dr.fatin31@yahoo.com

Research Summary

The shape of the Iraqi state crystallized and its institutions were formed. The first features of this new entity were evident under exceptional circumstances, which was reflected in the presence of an occupying superpower that took upon itself the task of building the Iraqi state and forming its structures under a specific structure compatible with the interests of the state. At the same time, society underwent a process of restructuring and relations between its sons were formed depending on the position of the factors of production, and the features of class formations began to take shape based on whether or not they own land. The old structures of society were disintegrated, but the process of disintegration and disintegration did not go to its logical end in ending all the old forms of social structures.The new patterns formed with old ones coexisted and did not disintegrate and this coexistence was largely accompanied by ethnic and sectarian differentiation in Iraq. The factors of geographical nature have also contributed to its deepening. While fiefdoms were concentrated in the areas of southern Iraq because of their fertility, cities north of Baghdad suffered a decline in the value of handicrafts. This led to a large migration towards the main cities of Iraq and these waves of internal migration were not of a similar nature because of the different

motives and the interaction of scheduling institutions with them also differed and reflected on the nature of political power and the ways of functioning and performance of state agencies. While social groups were able to establish participatory relations with each other and skillfully used state institutions to achieve their interests, the rest of society's formations benefited from the outputs of modernity and penetrated into other state institutions such as the army and civil administration, in an attempt to improve their position in the ladder of social pyramid and these institutions were later used in a coup movement seized Iraq is among the most Arab countries that have witnessed political transformations and events since the emergence of the Iraqi state in the twenties of the last century until the present. These events and transformations had the effect of building the state with the collapse of the monarchy and the establishment of the republic. It is expressed in terms of effectiveness and political stability.

The paper discusses the emergence of the state in Iraq during the monarchy, and then sheds light on the role of the monarchy in the formation of social and economic structures in that era and the trends of the nascent political structures and their interaction with the new social structures, and a conclusion illustrates the outcome of the state's performance in the monarchy and its impact on the cleansing of subsequent political transformations.